حقوق المسلمين وحرياتهم في بلاد الهجرة
مسالة الحجاب بين شرعية القبول وعنصرية الرفض

الدكتور معوان مصطفى
جامعة الجيلالي اليابس. سيدي بلعباس

تمهيد:

إن الحديث عن حقوق الإنسان في الفكر المعاصر يجب أن ينصرف إلى عالميتها في كل من الثقافة الغربية والثقافة العربية الإسلامية. لأن التأصيل الثقافي لحقوق الإنسان اليوم غدا شعار يرفع في جميع أنحاء العالم وأن توظيف الإعلام الغربي لهذا الشعار ضد الجهات الذي يضعها الغرب في موضع الخصم في مصالحه. ويبقى العمل بهذه المبادئ وكيفية التعامل معها العنصر الأساسي في تقييم ما وصل إليه الغرب اتجاه المسلمين في بلاد الهجرة على أساس ما يطالب حوار الحضارات وحماية حقوق وحريات الجالية الإسلامية المهاجرة.

ولعل مسألة ارتداء الحجاب الإسلامي وما صاحب ذلك من مؤيد ومعارض لخير دليل على استعمال الغرب لسلاح حقوق الإنسان ضد المهاجرين في فرنسا خصوصا في المدرسة التي يتمدرس فيها أبناء المسلمين، حيث أصبح مفهوم لباس الحجاب عند البنات مفهوما جديدا في نظر رجال القانون والتربية والدين والسياسة باعتبار أن تلك المبادئ التي ينادون بها تصدر عن ثوابت الثقافة الأوروبية وتعكس خصوصية هذه الثقافة وتتجاهل ثقافة المسلمين وديانتهم وهي بالتالي ثوابت تختلف عن ثوابت وخصوصيات المجتمع الإسلامي.

فالمجتمع الفرنسي الذي أقر منذ قرن من الزمن مبدأ الفصل بين الدين والدولة والحق في حرية الاعتقاد والاختلاف كحقيقة وجودية في مختلف النصوص القانونية أصبح لا يدرك ذلك عندما يتعلق الأمر بأبناء المهاجرين في المدارس، حيث تدخل القضاء في تنظيم عقيدة هؤلاء ملزما إياهم ألا يرتدوا لباسا يمس بشعور الغير، وأن كل مخالفة لذلك يعرض صاحبها للطرد من المؤسسة التعليمية، الشيء الذي زاد من حدة التوتر الاجتماعي والتطرف السياسي، فمكان على

صانعي القرار إلا أن يتخذوا إجراءات تأديبية في كثير من القطاعات بدأ بالقطاع التربوي تجاه البنات بصفة خاصة، متجاهلين أن الإسلام نفسه يقرر حق الاختلاف في الأديان وتعددها كقوله تعالى: ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك، ولذلك خلقهم﴾ (سورة هود، الايتان: 118-119).

ذلك يبقى التساؤل مطروحا حول أي حوار يريدونه، خاصة وان المدرسة تعد المكان الأول الذي يتلقى فيه التلميذ مبادا الحوار الحضاري واحترام حرية المعتقد ولا فرق بين عربي ولا عجمي إلا بالتقوى.

وعلى الرغم مما يتميز به اليوم أبناء المسلمين المهاجرين في ممارستهم لعقيدتهم في بلاد الاغتراب فانه بات من الضروري أن يتحمل المكلفون لمسؤولية التبليغ والتطلع نحو احترام الغير في ظل حقيقة اختلاف بين الناس والمعتقدات ونبذ التطرف الديني والدعوة للتعايش السلمي بين مختلف الأقليات المهاجرة. تلك هي أهم العناصر التي تحتويها مداخلتنا مع التركيز على تحديد مفهوم حرية المعتقد في المجتمع الغربي وتطبيقات ذلك على ما يسمى بقضية الحجاب إسلامي عند أبناء المهاجرين في فرنسا بخصوص، وما صاحب ذلك من توترات مختلفة، مع محاولة اقتراح الحلول الممكنة في إطار حوار الحضارات ودور ممارسة العقيدة الإسلامية في ذلك.

1- الانتعاش الداخلي مرهون بقوة الحضور على المستوى الدولي:

إن عملية التقويم لابد للمجتمع العربي والإسلامي أن يجريها وبصفة دورية للوقوف على مواطن الضعف والتعرف على عناصر القوة.

فالمجتمع العربي والإسلامي ينبغي أن يكون قريبا من الأحداث ومما يجري في المحيط البشري حتى لا تفاجئه مواقف الآخرين وتضطره إلى تسجيل ردود أفعال مجهولة.

والحقيقة تقال: إن انتعاش المجتمع داخليا يكون في الأصل ثمرة طبيعية لانتعاشه خارجيا، فالفرص متاحة للفرد الأمريكي اليوم والإمكانات التي توجد تحت تصرفه بحميها التواجد القوي للولايات المتحدة الأمريكية في المحيط العالمي، كما أن التدهور الذي يميز حياة الفرد في المجتمعات المختلفة (منها

بلدان العالم العربي والإسلامي) يصاحبه ضعف في حضور هذه المجتمعات على مستوى الصراع الدولي، ذلك أن بسط النفوذ وتعزيز هذا الحضور كثيرا ما يساهم في تغطية مظاهر عجز المجتمع داخليا بالنسبة للمشروع التربوي والثقافي، إذا لم يكن صالحا ليسخر في تحسين وضع المجتمع، وهذا لا يتم إلا من خلال سياسة انفتاح ايجابية، فإنه يتحول بالضرورة إلى أداة تعمل في حلقة مفرغة لتكريس الواقع المر لتصبح العملية التربوية لاحقا عالة عليه، بعبارة أخرى فإن المشروع الثقافي يتعزز بدوره وسط الصراع ومن خلال الاحتكاك ومواجهة التحديات، لذلك نقول إما أن تدخل الأمة العربية والإسلامية في الصراع التنافسي لتحافظ على تواجدها القوي أو أنها تموت ثقافيا وحضاريا.

2- رسالة الأمة العربية والإسلامية:

إن زحف العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية سيأتي على كثير من الأنظمة والأمم حتى من بين تلك التي تملك في الظاهر قوة وتمارس بعض النفوذ فضلا عن الأمم الضعيفة والعاجزة، لأن البقاء الحضاري والثقافي يستدعي ثباتا في صراع دقيق بأهداف دقيقة ووسائل ذات خصائص ومواصفات متميزة، فلا يكفي امتلاك قوة عسكرية مثلا.. فالمشروع الثقافي الذي طالما دافع عنه الاتحاد السوفياتي البلد العملاق بات لا وجود له في الواقع، والحضارة الرومانية في عهد "قسطنطين" لم تعفها هيمنتها العسكرية من اعتماد الديانة النصرانية كمصدر رئيسي في توجيهه سلوك أفرادها رغم أن الكنيسة كانت في تلك الفترة من التاريخ تمثل الطرف المهزوم، هذا بدون إدخال الاعتبار الذي يرى أن اعتناق الرومان للنصرانية لا يعني أن الرومان تنصروا ولكن الكنيسة هي التي ترومنت، والتتار الذين هزموا المسلمين في بداية الأمر اضطروا فيما بعد إلى تبني مشروع المسلمين الثقافي في حياتهم والانتشار الإسلامي في آسيا بواسطة التجار الذين حملوه كسلوك وكأخلاق وكواقف كان له تأثير أكبر من الإسلام الذي انتقل إلى أوربا بعد دخول جيوش المسلمين إلى هذه المناطق من العالم، ورغم دخول "نابليون" مصر منتصرا فإنه نقل شريعة المسلمين إلى أوروبا واعتبرها مصدره في صياغة ما عرف لاحقا بقانون "نابليون" بل الحاجة دفعت "سيلفستر الثاني" وهو على رأس الفاتيكان في الفترة ما بين 999 م و1003 م إلى

المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية وتنظيم حياة أفراد المجتمع على أساسها ليس كعقيدة وكدين وإنما كقانون.

في ظل هذه الصراعات القائمة التي يسعى فيها الأقوياء إلى إخضاع الضعفاء، فإن الأمة العربية الإسلامية ذات الخصائص المتميزة تستطيع أن تقاوم تيار العولمة الجارف وتحوله في اتجاه تصبح من خلاله من أكبر المستفيدين، إذا عرفت بطبيعة الحال كيف تتموقع وكيف ترتب أولوياتها وتنظم حياة أفرادها داخل هذا النسق المعاصر."

3- بداية المواجهة وحقيقة الصراع:

تتجدد عبر المراحل المختلفة فصول المواجهة الاتصالية والصدامية بين الإسلام والغرب، وتتغذى المواجهة بالمتراكم وتتلاقى الجوانب اللاهوتية بالحضور الناسوتي، ويتخذ الصراع أبعادا مرتبطة بحسابات المصلحة، وفي العقود الأخيرة كان بدء العصر الحديث مقترنا بتجدد الحملات الصليبية من خلال محاكم التفتيش التي تتبعت المسلمين في الأندلس.

ومن خلال تمكن الخلافة العثمانية قبل سقوط غرناطة بأربعة عقود من الاستحواذ على القسطنطينية، ومن تزامن ذلك مع اكتشاف العلم الجديد وبدأت القوة الغربية مرتكزة على الإبادة، مما جعل غارودي يصف الغرب بأنه حادث، فالقوة ارتبطت بجدل التقدم بإبادة الآخر، وخلال الحملات الاستعمارية تليست الحملات بالنزعة الصليبية وتوارى تهديم وتحويل المساجد مع الإبادة والاستحواذ على الأزرق، وحضر الدين في الحركات المواجهة مع الاستعمار، وبعد استقلال كثير من الدول الإسلامية تجددت محطات المواجهة في الصراع مع إسرائيل، ثم اتخذت علاقة الإسلام بالغرب شكلا آخر مع ثورة إيران عام 1979 وتعمق الأمر بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، وأصبح الإسلام مكان الشيوعية، وتزامن ذلك مع انفجار المد الأصولي الذي تقمص شكل المواجهة المسلحة في بلدان إسلامية كالجزائر ووقعت التفجيرات في الغرب، لكن تبين أن هناك نفاقا غربيا في التعامل مع المعطى والسعي لتوظيف لتكريس طروحات معينة.

ومؤخرا صدر في فرنسا في سياق التحضيرات للرئاسيات قرار بمنع الحجاب في الفضاءات العمومية بدعوى الحفاظ على اللائكية، وهو ما أثار جدلا

واسعا في الساحة الإسلامية، وأظهر حقيقتها بشرخ نخبها الدينية والثقافية والسياسية، وفتح القرار ما فتحته المواجهات كلها وتراجع الحضور الإيجابي لشيراك في الوسط الإسلامي، وتأكدت حدود اللائكية المزعومة وتناقضاتها وزيف الديمقراطية وتجذر نزعة التمركز على الذات، إن القرار هو إعلان خوف من هوية برموزها وألوانها، وننقل بعض الردود تعميما للفائدة:

في خطبة الجمعة بمسجد عمر بن الخطاب في الدولة يوم 19 ديسمبر الماضي، أعلن القرضاوي أن قرار منع الحجاب يخالف مبدأين أساسين هما الحريتين الشخصية والدينية، وأنه لا يجوز للمسلمة ترك الحجاب، وصحح القرضاوي خطأ إدراج الحجاب مع الكيبا [القبعة اليهودية] والصليب كرمز وهو ما ليس كذلك لأن الرمز كما أوضح هو ما ليس له وظيفة سوى الإعلان عن انتماء ديني أما الحجاب فهو مرتبط بأمر من الله واجب التنفيذ، أما الرمز فمسألة اختيارية.

وقسم القرضاوي العلمانية إلى نوعين متطرفة ومعتدلة، وذكر أنه مما يندى له الجبين ما يجري في بعض بلادنا الإسلامية كتونس، وذكر القرضاوي بأنه سيرفع دعوى قضائية في حالة عمل فرنسا بتنفيذ المنع الذي يمكنه تغذية التطرف، ويستند الشيخ الذي يرأس المجلس الأوربي للأبحاث والإفتاء على تنافي القرار مع الدستور الفرنسي ووجه في 24 ديسمبر رسالة إلى شيراك يدعوه فيها إلى مراجعة قراره.

وبدوره طالب الشيخ محمد حسين فضل الله شيخ الأزهر بالاعتذار للمسلمين لأنه أساء إلى الإسلام والمسلمين عندما أعطى فرنسا الحجة الشرعية، وطالب نائب مصري تعيين شيخ جديد للأزهر وهذا كما جاء في رسالته، وهو الدكتور حمدي حسن، وقال عبد الصبور شاهين إن فتوى طنطاوي تمثل خطأ جسيما وأنه أهان الأزهر وأهان الإسلام.

مفتي الأزهر محمد سيد طنطاوي اعتبر يوم 17 ديسمبر الماضي الحظر أمرا داخليا لا يحق لأحد التدخل فيه، وهو ما أثار ردود فعل حادة لدى مختلف الأوساط، ففي الأزهر ثارت حركة معارضة كبيرة لما صنف كإهانة ومس بجامع ظل رمزا لكل المسلمين، وألقى الشيخ رمضان البوطي خطبة جمعة رد فيها بقوة على فتوى الشيخ طنطاوي.

ومثل البوطي علق علماء وائمة السنة والشيعة وتظاهرت المتحجبات في القاهرة، وكتبت الصحف، وممن كتبوا الصحفي مصطفى البكري تحت عنوان: هذا إمامنا الأكبر فاعزلوه، ووسع المجال ليثير جملة سقطات للشيخ كوصفه للرافضين للتطبيع مع الصهاينة بأنهم جبناء، جبناء، جبناء وكررها هكذا، وأن ما بدر منه نيل من مكانة الأزهر ومن دوره، وذكر البكري بعينات من ردود الفعل كخطبة جمعة للشيخ عبد الهادي الدراجي في مدينة الصدر بغداد الذي انتقد خرجة الطنطاوي وطالب الحوزات العلمية في لبنان والباكستان والنجف وإيران بإصدار فتاوى تحريم ومقاطعة البضائع الفرنسية.

ولقد اعتبر رجال من الأزهر كالمفتي علي جمعة والدكتور عبد الصبور مرزوق موقف شيخ الأزهر وجهة نظر شخصية، وقال المفتي جمعة: <إننا يجب ألا نخلط الأمور بالقول، إننا عندما ندافع عن الحجاب نتدخل في شؤون دولة غير إسلامية، إننا ننصح الفرنسيين والرئيس شيراك بألا يفعلوا ما قالوه بمنع ارتداء الحجاب لأنهم يتدخلون بذلك في أخص خصائص الإسلام>.

وإلى جانب ما ذكره، روج لشرعية القرار الفرنسي صهيب بن الشيخ العباس ودليل بوبكر ودعمه محمد أركون وأدونيس وهناك من حاول نزع الطابع الإسلامي معتبرا الحجاب إرثا يعود لما قبل الإسلام. بينما ذكرت حركة الإخوان المسلمين في بيان بتاريخ 22 ديسمبر أن القرار مناف للمواثيق الدولية، وقالت رئيسة الرابطة الفرنسية نورة جاب الله أن شيخ الأزهر كان رهين مواقف سياسية لا علاقة لها بالحجاب، وقالت مليكة شورابي الممثلة للائتلاف النسائي المسلم والذي أسس للدفاع عن حق النساء في ارتداء الحجاب: [إن الطنطاوي لا يمثلنا من الوجهة الشرعية].

4- الحجاب الإسلامي بين المد والجزر:

كانت عودة الحجاب ملمحا أساسا من ملامح الصحوة الإسلامية في مرحلتها المعاصرة التي تبدأ من سبعينيات القرن العشرين، وأصبح الحجاب رمزا من رموز الصحوة وشعارا من شعاراتها والآن – وبعد ما يقرب من ثلاثين عاما، تنوعت وتعددت فيها أشكال المواجهة وميادينها بين الصحوة وأعدائها – لا تزال راية الحجاب ترفرف في ساحة المعركة، ولكن على نحو يختلف كثيرا

عما كانت عليه في السبعينيات في أكثر المجتمعات الإسلامية؛ وهذا الاختلاف في مسألة الحجاب هو ما نحن بصدد توصيفه وتقويمه في هذه الصفحات، ولأن الواقع لا يعطي معانيه ولا يكشف أسراره إلا بإضافته إلى ما قبله من الزمن، فلا بد من إضافة بُعد تاريخي يسير بقدر ما يكشف لنا الدورة الكاملة لنشوء الحجاب وتراجعه.

5- الأبعاد التاريخية لمعركة الحجاب والسفور في المجتمعات الإسلامية:

يروق للمحللين والعلمانيين المحليين كلما طرحت قضية الحجاب أن يغرقوا في التساؤل عن الدوافع والأسباب وراء انتشار هذه الفريضة المتزايدة منذ السبعينيات، وهذا تساؤل معكوس حقيقة، لا بد معه من إضافة البعد التاريخي حتى نرى الأشياء في سياقها الحقيقي، فيصبح التساؤل الصحيح عن الدوافع والأسباب الكامنة وراء تخلي المرأة المسلمة عن حجابها؛ فانحرافٌ فرعيٌ في التاريخ لا يتجاوز سبعين أو ثمانين عاما (متوسط عمر رجل واحد)، لا يمكن بحال أن يقضي على أصل متجذّر منذ ما يزيد على ثلاثة عشر قرنا من الزمان كشجرة ضخمة فرعها ثابت، وأصلها في السماء.

ومن الشواهد العجيبة على هذا الانتقال التعسفي التاريخي من الحجاب إلى السفور أن بعض رواده الكبار (الأصاغر) يشعر المتأمل في سيرة أحدهم كأنه يقرأ عن شخصين، الأول: يرفع راية الحجاب ويدافع عنه، والثاني: يعادي الحجاب ويرفع راية السفور، ونذكر مثالين على ذلك: الأول من مصر، والثاني من تونس. ففي مصر، كان أول كُتُب قاسم أمين: "المصريون" دفاعا حماسيا عن فضائل الإسلام على المرأة المصرية، ورفعا من شأن الحجاب، ثم لما تمت إعادة برمجته على أيدي رواد صالون نازلي، أصدر كتابيه: "تحرير المرأة"، "المرأة الجديدة"، وجعل من نفسه الداعي الأول لفتنة التبرج بين المسلمين.

وفي تونس، سنة 1929م وقف شاب عمره يومذاك 26 سنة ــ في إحدى الندوات ــ يرد على امرأة سافرة تدعو الى تحرير المرأة، فقال: "الحجاب يصنع شخصيتنا، وبالنسبة لخلعه: جوابي هو الرفض، وارتفع الضجيج في القاعة، وانتقل الجدال إلى الصحف، وتابع الشاب الدفاع عن الحجاب بنشر مقالات في صحيفة تونسية فرنسية، ولم يكن هذا الشاب سوى المجاهد الأكبر

الحبيب بورقيبة نفسه الذي قام في اليوم التالي للاستقلال بسحب غطاء الرأس عن النساء التونسيات. وسار كثيرون في أنحاء العالم الإسلامي على نهج قاسم أمين فأصدروا كتبهم المسمومة، مثل كتاب: "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" للطاهر الحداد في تونس سنة 1930، و"السفور والحجاب" لنظيرة زين الدين في سوريا في العشرينيات،واستمرت جهود المثقفين والمفكرين ــ المتبنين للمنهج التغريبي ــ طيلة الحقبة الاستعمارية في الترويج للتبرج حتى أصبح واقعا مفروضا إلى جوار الحجاب، ولما أن أتى عهد الاستقلال وتولى القوميون زمام الأمور عملوا ما عجز عنه الاستعمار، وعمدوا إلى القضاء على البقية الباقية من الحجاب في بلادهم.

يقول صحفي ألماني واصفا فترة إقامته في مصر من 1956 ــ 1961 م: "ويكفي أن تعلم أنه منذ عشرين عاما فقط كانت كل النساء تقريبا يرتدين الحجاب، أما اليوم فإنه حتى في أكثر المناطق شعبية لم تعد ترى الحجاب، وفي سوريا مزق رجال "البعث" الحجاب في شوارع دمشق، ومنعوا المحجبات من دخول المدارس بحجابهن".

وحقق العهد الاستقلالي في المغرب ما لم يستطعه الاستعمار في عشرات السنين.

6- الحجاب الإسلامي ما بين العلمانيين والأصوليين:

المدافعون عن حرية لبس الحجاب يقفون على الضفة المقابلة، ويطرحون السؤال التالي: ولكن ماذا لو كان الحجاب خيارا شخصيا لا علاقة له بضغوط الوالدين، كما كان الحال في قضية الأختين ليلى ولمعى لبقي" (وهما ابنتا يهودي يعرف نفسه بأنه بلا ديانة وأم قبائلية جزائرية مسيحية)؟ ففي هذه الحالة يتخذ المدافعون عن الحجاب في المدارس مبدأ الدفاع عن الحريات الشخصية كحصان طروادة لغزو كل حصون خصومهم؛ حيث يقولون: إن الدفاع عن حرية لبس الحجاب هنا هو في صميمه دفاع عن مبدأ الحريات الشخصية؛ وليس مجرد دفاع عن دين أو معتقد. فاحترام الاختيار الفردي وحريته كان دائما صمام أمان لقوة العلمانية والمجتمع الحر والديمقراطية.

يصف مناصرو الحجاب في المدارس خصومهم بأنهم بمثابة آيات الله العلمانية؛ أي أنهم أوصياء على تفسير النصوص العلمانية وتأويلها، بينما يصف مناهضو الحجاب في المدارس خصومهم بأنهم يخدمون أهداف الأصوليين، ويعملون على زرع التفرقة في المدارس العلمانية بحجة الحريات الشخصية.

لا شك أن الحرية الشخصية أصبحت بين يدي كماشة من خلال رؤيتين، كلتاهما تعتبر أن العلمانية هي حجته في معركته؛ وهي درعه التي يحتمي بها. ويبدو أن المعركة لن تحسم بطريقة سهلة ومنصفة، وإن كان الرأي الأرجح بالنسبة للبعض هو أن قانون منع الحجاب في المدارس سيكون الحل الأنسب، ولكن النقاش يدور حول تفاصيل هذا القانون، ومدى صرامته وشموليته للرموز الدينية بصفة عامة؛ حتى لا يفهم الأمر على أنه موجه للمسلمين دون سواهم.

كثيرون يصفون إمكانية صدور قانون من هذا النوع بمثابة تراجع حقيقي عن مكاسب الحريات الشخصية التي أصلت لها الثورة الفرنسية؛ ولكن العديدين يذهبون إلى القول بأن الأمر أصبح محتمًا لحماية الأخطار والتهديدات التي أصبحت تواجه القيم العلمانية، وخاصة أمام صعود التيارات الدينية بأنواعها، وإزاء ما يسمى بالغول الإسلامي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

لا أشك أن العلمانية الفرنسية تعرف هذه الأيام زلزالها الأول الذي لم تعرفه منذ قرن من أحداثها، كنظام اجتماعي وسياسي، تعاقد عليه الفرنسيون، وكان نتيجة تضحيات وثورة جذرية أدت إلى خلق مجتمع مدني بدلا من مجتمع الإقطاع.

غير أن الكثيرين يرون أن هذا الزلزال لن يكون إلا وقتيا؛ بعده ستسترجع العلمانية قوتها وفتوتها وقدرتها على هضم المستجدات؛ لأنها كأيدولوجيا مبنية أساسا على فكرتي الاختلاف والحرية.

فعندما نضرب فكرتا الاختلاف والحرية فإننا لن نكون بعيدين عن النموذج السوفيتي أو النموذج الطالباني اللذين حاربا هذين المبدأين، وجعلا من الحريات الخاصة ملكا للدولة باسم قدسية الحريات العامة والمصالح العليا للوطن. فبداية السقوط لأي فكرة -مهما كانت- تبدأ عندما يشعر المواطن أن حريته واختياره أصبحت تملى عليه من خارج ذاته، وأن هذه السلطة التي ست

بقدسية قهرية، لا يملك أمامها إلا الخضوع والانصياع؛ وهذا أحد معاني المقولة العمرية الشهيرة: "متى استعبدتم الناس ولقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟" التي يوازيها البند الأول من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي يقول في بنده الأول: "يولد جميع الناس أحرارا".

7 ــ وضع المرأة العربية المهاجرة في فرنسا:

جميعنا سمع عن العنصرية الأمريكية في حقبة الستينيات، ولكن من سمع عن العنصرية الفرنسية في بداية القرن الحادي والعشرين؟! جميعنا سمع عن الديمقراطية الفرنسية وعن حرية المرأة، ومساواة المرأة بالرجل، ولكن من سمع عن الوضع السيئ الذي تعيشه المرأة العربية في فرنسا، واضطهادها في العمل والسكن وفي الحياة العامة؟

تعتبر العنصرية الفرنسية أشد الصعوبات التي تعانيها المرأة العربية المهاجرة رغم حصولها على الجنسية الفرنسية؛ فقد أشار استطلاع للرأي أجرته اللجنة القومية لحقوق الإنسان عام 1999 إلى أن 69% من الشعب الفرنسي يمارس التمييز العنصري ضد الأجانب خاصة النساء، وإلى أن سبعة فرنسيين من كل عشرة أكدوا أنهم مارسوا العنصرية ضد المرأة الأجنبية. كما أكد 61% من المستجوبين أن 75% من السكان العرب يتعرضون لتهديدات وأعمال عنف ذات طابع عنصري.

يؤكد "ماليك بونيح" رئيس جمعية SOS المناهضة للعنصرية في مجلة "هي" مارس 2000 أن العنصرية ضد المرأة انتشرت في جميع المجالات، مثل: التعليم، والوظيفة، والسكن، والحياة اليومية، وفي جميع قطاعات الشعب. كما يؤكد ماليك بونيح أن البطالة قد ارتفعت وسط النساء من جذور عربية إلى ثلاثة أضعاف؛ فقد ارتفعت من 10% إلى 30%. كما يحظر على النساء السود والعرب تمثيل أدوار تليفزيونية جيدة كشرطية مثلا أو طبيبة؛ "فهناك أدوار للبيض وأدوار للسود".

كما تقول "كات جان جوزيف" مديرة وكالة توزيع الفنانين في المسرح والسينما، كما تحرم كتابة اسمها على إعلانات الفيلم، وتضيف: "إن الرجل الأبيض يعتقد أن الأسود لا يستطيع أن يلعب دورا جيدا".

فالمرأة الفرنسية ذات الأصول العربية مثلا تحرم من العديد من الوظائف الجيدة رغم حصولها على مؤهلات علمية عالية تتيح لها ذلك، وكما تقول "نورثي ورنر" و"كارولين لورنشت" في مجلة "هي" (مارس 2000): "إن المجتمع الفرنسي يرفض أن تكون المرأة العربية محصلة مالية في شركة، أو تعمل في وظيفة إدارية رفيعة؛ لأنه يراها في صورة خادمة في منزل أو عاملة في بارات أو ملاه ليلية".

وتقول ياسمين -من أصل جزائري- في مجلة "هي" (مارس 2000): "كنت على وشك سرقة الطعام لأطفالي؛ لأني لم أجد عملا، وحين تقدمت لإحدى الوظائف اشترط مدير الشركة تغيير الاسم من ياسمين إلى كارين، وقد فعلت، ومع ذلك فإنني أعاني من المعاملة السيئة من زميلاتي؛ لأني عربية قذرة -كما يقولون-".

ويرفض الفرنسيون ديناميكيا قبول النساء العرب في العمل؛ حيث يؤكد "فريدريك ليبيل" -مسئول مشروع تسهيل العمل للشباب المتعلم- في نفس المصدر السابق أن الديناميكية المرسومة في عقلية أصحاب الشركات هي أن المرأة العربية المسلمة مهملة في عملها؛ لأنها تحب إنجاب كثير من الأطفال خاصة إذا تزوجت رجلا مسلما، وتتعلق كثيرا بأسرتها؛ لذا ينتهي بها الحال للبقاء في المنزل.

وفي مجال السكن ذكرت مجلة "العلوم الإنسانية" في فبراير 1997 أن مجموعة من الدراسات التي أجريت عام 1992 أثبتت وجود ممارسات عنصرية ضد المرأة العربية في مجال السكن؛ فمن الصعب إيجاد شقة تعيش فيها، وهو ما أنتج شعورا بالظلم وفقدان الثقة في الدولة الفرنسية التي تنادي بمبدأ الحرية والمساواة والإخاء لكل الإنسانية. ويرفض الشعب الفرنسي قبول العرب والسود في مساكنهم، في الوقت الذي تدفع فيه النساء المغاربة والأتراك ثمنا مضاعفا للسكن فضلا عن المعاملة السيئة من جيرانهن.

وفي النواحي الاجتماعية يعامل المجتمع الفرنسي المرأة العربية بنوع من الاحتقار والحساسية؛ فتقول سكينة في مجلة "هي" (مارس 2000)، وهي متزوجة من رجل أبيض: "كنت الوحيدة السمراء في هذا الحي الراقي، وقد دعيت إلى حضور اجتماع، وقد نظرت إليّ النساء باحتقار لبشرتي السمراء. وعندما أذهب للمدرسة لاصطحاب أطفالي يسألني العامل كأني خادمة جاءت تأخذ أطفال سيدها". ويصعب على النساء شراء حاجتين اليومية -كما يقول فريدريك ليبيل- بسبب إهانات رجال الإدارة، كما يصعب أن يقف لها تاكسي يقلها حتى نهاية الشارع، فضلا عن تواجد لافتات تقول: "ممنوع تواجد العرب هنا".

1/عنصرية داخل وخارج الحدود:

وقد امتدت العنصرية الفرنسية إلى حرمان المرأة المسلمة من ارتداء زيها الإسلامي الذي يتمثل في الحجاب، خاصة في المؤسسة التعليمية التي ما زالت تتمسك بالمفهوم الحازم للعلمانية؛ حيث ترى ضرورة التخلص من الإشارات الدينية التي تتعارض مع العلمانية، وذلك ليس في داخل فرنسا فقط وإنما خارجها أيضا، في الوقت الذي أكد فيه مجلس الدولة عام 1989 أن المظاهر الدينية الإسلامية لا تتناقض مع العلمانية.

مُنعت العديد من الفتيات المسلمات داخل فرنسا من الذهاب إلى مدارسهن بسبب ارتداء الحجاب الإسلامي. كما ذكرت جريدة لوموند دبلوماتيك" 2001 أن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكي تدخل لدى القنصلية الفرنسية في شيكاغو لصالح امرأة مسلمة ترتدي الحجاب في صورتها الموجودة على جواز سفرها. وفي مصر أيضا منعت المدرسة الفرنسية بالإسكندرية دخول فتاة ترتدي الحجاب للمدرسة رغم صدور حكم قضائي يتيح لها دخول المدرسة، ولكنها العنصرية الفرنسية الممتدة خارج البلاد.

ويرجع تنامي العنصرية إلى القصور في تطبيق القانون رغم تشديد العقوبات ضد كل من يمارس التمييز العنصري. وكما تقول "دورثي ورتز" وكارولين لورنشت" في مجلة "هي" (مارس 2000): إن مادتي القانون المدني 225-1 و225-2 تنصان بدفع غرامة تقدر بـ200 الف فرنك فرنسي وقضاء

عاملين في السجن ضد كل من يمارس التمييز العنصري. ولكن يكمن القصور في صعوبة إحضار الدليل: فلا أحد يرفض تعيين موظفين عرب أو تسكينهم بورقة مكتوبة!

2/الحياة الأسرية للعرب في فرنسا:

تميزت المرأة العربية بالخصوبة العالية على عكس النساء ذوات الجذور الأوروبية، كما أشارت مجلة "العلوم الإنسانية" فبراير 1997 إلى أن معدل الإنجاب للمرأة من جذور شمال إفريقية ارتفع من 2-3 أطفال عام 1981 إلى 2-8 أطفال عام 1991، كما ارتفع متوسط عمر الأمومة وأصبح مساويا مع نظيره عند المرأة الفرنسية.

يفضل المسلمون ارتباط النموذج العائلي الأسري والعدالة بين الرجال والنساء، وإتاحة الحرية للمرأة عند الزواج، وفي الوقت الذي ما زال يفضل الرجل الاحتفاظ بعاداته الشرقية والسيطرة على الأسرة، فإن المرأة تعتبر أكثر انفتاحا عن الرجل على المجتمع. وتخشى المرأة تأثير الثقافة الفرنسية على أطفالها، لذا تقول فاطمة في مجلة "لونوفيل أبزرفاتور" 22-28 فبراير 1996: "نحن الآباء نشاهد القنوات الفضائية المغربية والجزائرية والمصرية، بينما يفضل أطفالنا مشاهدة القنوات الفرنسية". وتضيف سامية من أصل تونسي: "إن أطفالنا هم أطفال فرنسا، ورغم أن هؤلاء الأطفال مسلمون ويحافظون على الشعائر الدينية فإنهم يفضلون الثقافة الفرنسية، كما أصبح التحدث باللغة العربية في المنزل فقط".

وتزايدت أنشطة المرأة المغربية في النواحي الاجتماعية خلال العشرين عاما الأخيرة، كما تشير مجلة العلوم الإنسانية فبراير 1997 إلى أن أنشطة المرأة المغربية ارتفعت من 8.4% إلى 36.6%.

وفي مجال الشعائر الدينية تحافظ المرأة العربية على الصلاة والصوم خاصة في رمضان، وغالبا تذهب لصلاة الجمعة والعيد بصحبة أسرتها. وكما تؤكد مجلة "لونوفيل أبزرفاتور" أن النساء يصلين في زوايا خاصة بين في المسجد أو خلف الرجال، كما يحافظن على حضور محاضرات تفسير القرآن الكريم والأحاديث في المسجد. كذلك تكثر المنازل النسائية التي تقدم النصائح

الدينية والتربوية والقضائية والعلاجية للنساء المسلمات. ويعتبر أشهر هذه المنازل "منزل ماليكه" الذي نشأ عام 1993، وتجتمع فيه النساء المسلمات بهدف التساؤل حول فقه الصيام وتقديم النصائح المختلفة.

3/قانون الأحوال الشخصية:

منذ أن بدأت الدولة الفرنسية محاولاتها في إدماج المهاجرين العرب في هويتها القومية برز قانون الأحوال الشخصية الخاص بتنظيم العلاقات الأسرية والمدنية للمسلمين في فرنسا، وتم تحديد هذا القانون حسب دستور 1958 في المادة 75 التي تنص على "أن مواطني الجمهورية المسلمين الذين هم من جذور مصرية يتبعون القانون المصري، مع تدخل قليل من القانون المدني العام بهدف الدفاع عن حقوق النساء والمساواة".

وقبل إقرار هذا القانون اتبع القضاء الفرنسي تطبيق نظام "حالة بحالة" – كما تقول سعيدة راحال في مجلة كانترا 1995– بهدف حل الصراعات الأسرية دون أن يكون هذا الحل متفقا مع بلد المنشأ. وعند النظر إلى هذا القانون فإننا ندرك عدم المساواة بين المرأة من أصل فرنسي والأخرى ذات الأصل العربي.

الطلاق المعلن في فرنسا لا يمكن أن تصدق عليه محكمة فرنسية، ولكن يجب أن يسجل في البلد الأصلي. في عام 1983 اعترفت المحكمة الفرنسية بنوعي الطلاق الإسلامي، وأن الطلاق "البسيط" أقل خطورة من الطلاق "النهائي"؛ حيث يستطيع الزوج رد زوجته مرة ثانية. وبالنسبة للميراث تقول سعيدة راحال: إنه في حالة حصر الإرث فإنه يخضع للقانون الفرنسي على عكس التشريع الإسلامي الذي يكون نصيب المرأة أقل من نصف نصيب الرجل، ويرجع ذلك لتدخل جماعات حقوق الإنسان.

وفي مجال الإرث تبرز بعض القضايا مثل قدوم طفل خارج الزواج أو طفل متبنى: فالتبني متاح في فرنسا. وما زال زواج المرأة المسلمة بغير المسلم زواجا ظنيا غير جائز في الشريعة الإسلامية، بينما سمح به القانون الفرنسي، ولكنه يحدث في حالات نادرة.

وبالنسبة لحضانة الأطفال، فقد سمح القاضي الفرنسي للمرأة المسلمة ذات الأصل الفرنسي فقط بتولي مسئولية الحضانة وتربية أطفالها. بينما المرأة المسلمة ذات الأصل العربي فإن الحضانة تخص الرجل فقط أو أحد أقربائه مثلما هو سائد في البلدان الإسلامية.

وقد حاولت بعض الاتفاقات -مثل الاتفاق الفرنسي الجزائري عام 1988 - تنظيم حرية انتقال وحركة الأطفال عبر الحدود مع بلدانهم الأصلية بجانب ضمان حق الأم الفرنسية في حضانة أطفالها إذا كانت متزوجة من رجل عربي. ونلاحظ أن هذه الاتفاقات في صالح الأمهات ذوات أصل فرنسي، بينما الفرنسيات ذوات أصل جزائري أو عربي فلا ينطبق عليهن ذلك.

وفي النهاية، فإن كل امرأة تمتلك إحدى الجنسيات العربية فهي تخضع لقانون الأحوال الشخصية لهذه الدولة، والصعوبة أن هذه القوانين تُجرى عليها تعديلات بصور دائمة، وهي لا تدري بهذه التعديلات، كما يجهل الجيل الثاني هذه القوانين ولا يدري بها إلا أثناء الصراعات الأسرية. لذا فمن الضروري إعداد قانون أحوال شخصية إسلامي يطبق على جميع مسلمي فرنسا دون النظر إلى جذورهم الأصلية.

المراجع:

1. السباعي مصطفى " من روائع حضارتنا " – دار الصديقية للنشر 1400 هـ -1980 م – الجزائر.
2. الغزالي محمد " عالمية الرسالة بين النظرية والتطبيق " – دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة – الجزائر 1985 م.
3. رينو.ج " الفتوحات الإسلامية في فرنسا وايطاليا وسويسرا في القرن الثامن والتاسع والعاشر الميلادي " تعريب وتعليق الحواشي وتقديم: إسماعيل العربي – دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر – الطبعة الأولى 1984 م.
4. مجلة الدعوة، العدد 1136 أبريل 1988 -الرياض.
5. رؤى مغايرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مايو 1997م.
6. مجلة البيان عدد 36.

7. مجلة المختار الإسلامي نوفمبر، 1987م.
8. جريدة الشفق الجديد التركية.
9. إحصائيات قدمت في المؤتمر الذي عقد خلال شهر مارس 1988 في القاهرة حول القوي البشرية في الوطن العربي، مجلة الدعوة – العدد 1136 أبريل 1988 – الرياض.
10. جوزيف رينو " الفتوحات الإسلامية في فرنسا وايطاليا وسويسرا في القرون الثامن والتاسع والعاشر ميلادي ".